الميزان التجاري لمنتجات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك ينكشف لصالح الواردات بنسبة تفوق ١٠٠٪

■ ،،تقرير /احمد الطيار

المتتبع لبيانات الصادرات والواردات الغذائية لبلادنا خلال الخمس السنوات الماضية يجد انكشاف الميزان التجاري لليمن لصالح الواردات وهذا يعكس المستوى المتدني للاكتفاء الذاتي من المنتجات المحلية ويضع اليمن على قائمة الدول الأكثر اعتمادا على الخارج في توفير منتجات غذائية حيوانية أو زراعية تسد احتياجات السكان الذين يتزايدون عاما بعد آخر.

وتكشف البيانات الإحصائية أن الخلل في الميزان التجاري بين صادرات بلادنا من منتجات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك والواردات منه قد بلغ نحو ١٠٠٪ لصالح الواردات خلال السنوات الخمس الماضية ففيما ارتفعت قيمة الصادرات من ٢٢مليارا و٤٢٣ مليون ريال عام٢٠٠٥م إلى ١٥٤ مليارا و٧١٦ مليون ريال عام ٢٠٠٩م نجد أن الواردات ارتفعت من ١١٨ مليار ريال في ٢٠٠٥م ارتفعت إلى ٢١٣ مليارا و٨٢٧ مليون ريال في ٢٠٠٩م الأمر الذي يعكس اختلال الميزان التجاري لبلادنا في الجانب الغذائي بشكل خطر حيث تتفاقم هذه المشكلة عاما بعد آخر .

وحسب احدث الإحصاءات للصادرات حسب أبواب التصنيف الصناعي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية وأقسام التصنيف المركزي للمنتجات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء فقد شهدت هذه الصادرات نموا عاما بعد آخر نتيجة لتطور الإنتاج في اليمن في هذه القطاعات .

وتوضح الإحصاءات أن كمية الصادرات بلغ في ٢٠٠٥م ٢٤٧ ألف طن ارتفعت لتصل إلى مليون و٢٥٣ ألف طن في ٢٠٠٩م.

ويشمل التصنيف الصناعي الدولي الموحد لأنشطة الزراعة والحراجة وصيد الأسماك والمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية ،حيث بلغت قيمة صادرات منتجات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك ٢١ مليارا و٤١٣ مليون ريال في ٢٠٠٥م ارتفعت إلى ٣٩ مليارا و٧٩٥ مليون ريال في ٢٠٠٩م، أما المنتجات الغذائية والمشروبات فقد تراجعت قيمة صادراتها من مليار و١٠ مليون ريال في ٢٠٠٥م إلى ٨١٤ مليون ريال في ٢٠٠٩م .

وتوضح البيانات أن هذه الصادرات من حيث الاستخدام تنقسم إلى وسيطة واستهلاكية حيث بلغ قيمة الصادرات الوسيطة من هذا النوع ٢مليار و٦١٧ مليون ريال في ٢٠٠٥م فيما بلغت قيمتها في ٢٠٠٩م ٣ مليارات و٩١٤ مليون ريال ،أما الصادرات الاستهلاكية فبلغ قيمتها في ٢٠٠٥م ١٩ مليار ا و٨٠٦ ملايين ريال ارتفعت إلى ٣٦ مليارا و٩١٤ مليون ريال في ٢٠٠٩م.

كما أن بلادنا استوردت من منتجات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك ٣ملايين و١٩٢ ألف طن بقيمة ١١٨ مليار ريال في ٢٠٠٥م ارتفعت إلى ٢١٣ مليارا و٨٢٧ مليون ريال في ٢٠٠٩م الأمر الذي يعكس اختلال الميزان التجاري لبلادنا في الجانب الغذائي بشكل خطر حيث تتفاقم هذه المشكلة عاما بعد آخر .

ففي العام ٢٠٠٦مبلغت الواردات من هذا الصنف ٢مليون و٧٩٥ ألف طن بقيمة ١٣٠ مليارا و٨٤٠ مليون ريال ارتفعت إلى ١٩٠ مليارا و٦٨٧ مليون ريال في ٢٠٠٧م ثم قفزت في ٢٠٠٨ إلى ٢٤٨ مليارا و٣٠٨ ملايين ريال في ٢٠٠٨م مع ارتفاع أسعار الغذاء في العام حيث تناقصت الكميات من ٣ملايين و٠٦٥ ألف طن في ٢٠٠٧م إلى ٢مليون و٦٨٠ ألف طن في ٢٠٠٨م لترتفع إلى ٣ ملايين و٥٤٩ ألف طن في ٢٠٠٩م بقيمة ٢١٣ مليارا و٨٢٧ مليون ريال.

١,٥ تريليون دولار اجمالي الودائع غير الحكومية

■ ،،كتب/ علي محمد

. ارتفعت الودائع غير الحكومية لدى البنوك التجارية الاسلامية إلى تريليون و ٥١٨ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٠م مقابل تريليون و ٣٤٢ مليار ريال وبزيادة تقدر بـ١٧٦ مليار ريال.

وأظهرت احصائية حديثة أن الودائع للقطاع غير الحكومي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة حيث زادت من ٨٥٠ مليار ريال في عام ٢٠٠٦م إلى تريليون و ٣٢ ملياراً في عام ٢٠٠٨م.

ويتوقع أن تحقق الودائع نمواً كبيراً خلال الفترة المقبلة.

تعريف ٣٥ مشاركاً بالأسس الفنية لنظام خدمات الصرف الصحي وترشيد الري

■ ،،عدن/سبأ

اختتمت بعدن أمس ورشة عمل حول برنامج التخطيط للقطاعات الفرعية لبرنامج قطاع المياه "دبليو، اس، تي" فرع محافظات عدن ولحج وأبين الممول من الحكومتين الألمانية والهولندية والبنك الدولي وتنفيذ وإشراف الحكومة اليمنية.

هدفت الورشة على مدى ٣ أيام إلى تعريف ٣٥ مشاركا يمثلون قطاعات المياه والصرف الصحي في هذه المحافظات بالطرق والوسائل الفنية المتبعة في تفعيل دور الفروع في ترشيد المياه والحفاظ عليها من الاستنزاف الجائر والأسس الفنية لنظام مكونات خدمات الصرف الصحي وترشيد الري ورفع الكفاءة لعملية طرق الري الحديث والاستفادة من مياه السيول ونشر الثقافه التوعوية بين المزارعين التعاونيين.

إلى ذلك كشف مدير فرع مؤسسه المياه في منطقه مدوية محافظه أبين المهندس علي المرفدي أن الفنيين الاستشاريين العاملين في حفر الآبار اكتشفوا حقلا مائيا جوفيا كبيرا في المنطقة ومرتبط جغرافيا بمنطقة الحمراء في مديريه مودية حتى منطقه مكيراس محافظه البيضاء وتتوفر فيه كميات كبيرة من المياه الجوفية.

وأشار إلى أن الفرق الفنية تقوم حالياً بعملية التحليل المتميز والمتوازي للمياه الموجودة في الحقل وتحديد عمقه.

تصدير ٢٥٠٠ طن من المنتجات الوطنية

■ عدن/سبأ

بلغت كمية الصادرات عبر أرصفة المعلا ميناء عدن ومطار عدن الدولي وميناء الحاويات من الأسماك والأحياء البحرية المتنوعة خلال يناير وفبراير الماضيين الفين و٤٥٥ طناً و٣٧٠ كيلو جراماً بقيمه ٧٠٣ملايين و٩٠٥ آلاف ريال صدرت إلى عدد من الدول العربية والاجنبية .

وأوضح مدير عام مكتب الثروة السمكية بمحافظة عدن عبدالله هادي عمر في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن صادرات الأسماك شملت الثمد والجمبري والشروخ الصخري والقد والباغة والحبار والجدح والقرش وزيت كبد الداحة والسردين المعلب.

وأشار إلى أن إجمالي ما تم تسويقه محليا من الأسماك لنفس الفتره ٨٧٥ طناً و٨٦٥ كيلو جراماً بقيمة ٣٥٠ مليوناً و٥٦ ألف ريال .

ولفت مديرعام مكتب الأسماك بعدن أن زيادة حجم الصادرات الخارجية يأتي تلبية لطلبات عدد من الشركات الفرنسية والايطالية والاردنية واللبنانية ورغبتها في استيراد وتسويق الأسماك اليمنية في الأسواق الأوروبية لجودتها العالية وقيمتها الغذائية الصحية.

تمويل ٤٣ مشروعاً صغيراً بعدن

■ ،،عدن / سبأ

مول فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة فرع عدن خلال يناير وفبراير الماضيين ٤٢ مشروعا صغيرا بتكلفة ٣٠ مليون و٩٨٥ ألف ريال.

وأفاد مدير عام فرع الصندوق بعدن لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ عدنان علي محمد حفيظ أن تلك المشاريع وفرت ٢٥٢ فرصة عمل موزعة على الأنشطة الاقتصادية الصغيرة كالبقالات ومحلات بيع اسطوانات غاز الطبخ ومحطات البترول وورش النجارة والألومنيوم والصيدليات وغيرها من المشاريع المدرة للدخل .

وأشار إلى أن فرع الصندوق بعدن يدرس حاليا تمويل مشاريع مزاولة المهن الحرفية المدرة للدخل في محافظات عدن ولحج وأبين والضالع وخاصة لفئات الشباب بما يوفر لهم فرص عمل جديدة لتحسين أوضاعهم المعيشية.

تدشين أنشطة تدريبية في مجال الخياطة بعدن

■ ،،عدن / سبأ

دشنت جمعية الخياطة والخدمات التنموية بعدن أمس نشاطاتها التدريبية بـ٤ دورات مكرسة في مجالات الخياطة والكوافير وإنتاج الملابس ونقش الحناء بمشاركة ٨٤ امرأة من مديريات محافظة عدن وتستمر ٤ أسابيع.

وأوضحت رئيسة الجمعية أنيسة طربوش لوكالة الأنباء اليمنية سبأ أن الدورات المذكورة والتي يشارك فيها خبراء ألمان من البرنامج الفني الألماني تشمل محاضرات فنية تتناول الطرق والوسائل الحديثة المتبعة في المجالات المذكورة مع التركيز على جانب التحديث والتطوير الفني لخصوصية الدورات وإبداعات النساء المشاركات في مجال أعمالهن.

وأفادت طربوش بأنه تم تسويق ١٠٠ قطعة من ملابس الأطفال والفرش الصغيرة التي أنتجتها الجمعية مؤخرا من قبل ١٢ امرأة تدربت على تجهيز وإنتاج صنوف الملابس التي استوردتها الجمعية لغرض الخياطة وإعداد الملابس للأطفال والفرشان وقبعات للطلبة والطالبات في رياض ومدارس التعليم الأساسي في عدن.

صناعة الأجهزة الالكترونية تنضم إلى ضحايا زلزال اليابان

■ ،،طوكيو/ عواصم

تتجه أسعار السلع الالكترونية مثل أجهزة الكمبيوتر والهواتف النقالة وأقراص الفيديو الرقمية إلى الارتفاع في جميع أنحاء العالم بسبب نقص المكونات الإلكترونية المنتجة في اليابان المنكوبة بسبب الزلزال. وبدأت بالفعل ظهور علامات على ارتفاع أسعار رقائق الذاكرة وشاشات الكمبيوتر بسبب مشاكل في المصانع اليابانية. وقال تقرير لشركة أبحاث السوق "آي آتش آس أي سبلاي" إنه رغم التقارير القليلة عن الضرر الفعلي الذي أصاب مرافق الإنتاج الإلكتروني، لكن التأثيرات على قطاع المواصلات والبنية التحتية للطاقة سيؤدي إلى اختلال في العرض، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في المكونات الإلكترونية التي تشمل ذاكرة الفلاش وشاشات الكريستال السائل".

● وتوقف العديد من مصانع الأجهزة الإلكترونية عن الإنتاج في اليابان، وعلقت مصانع الصلب والسيارات عملياتها، مما عزز احتمالات نقص في حجم منتجاتها المصدرة إلى الأسواق العالمية، وفقا لصحيفة "الغارديان" البريطانية.

ويتركز الطلب على الالكترونيات اليابانية في أجهزة التلفاز والمعدات السمعية، وعناصر مستخدمة في الألواح الشمسية وأجهزة الكمبيوتر. واليابان هي أكبر مورد في العالم لمادة السيليكون المستخدمة في صناعة رقائق أشباه الموصلات.

ومن بين شركات الإلكترونيات التي أوقفت إنتاجها في بعض المصانع: "آن إي سي"، و"باناسونيك" و"فوجيتسو". وأوقفت "سوني" الانتاج في سبع وحدات ويقول محللون إن هذه الخطوة سيكون لها تأثير على بطاريات الليثيوم أيون وأقراص الفيديو الرقمية.

وكشفت شركة "تكساس انستروومنتس" الأمريكية، المختصة بتصنيع الرقائق الإلكترونية، عن وجود مشاكل كبيرة في مواقع التصنيع التابعة لها في اليابان بسبب الزلزال.

وقالت شركتا "ألكاتيل لوسنت" و"أريكسون" لصناعة أجهزة اتصالات الهاتف المحمول إن زلزال اليابان سيؤثر على توريد المكونات وهو ما يزيد المخاوف بشأن هذه الصناعة.

وأوضحت "أريكسون" أن من السابق لأوانه تحديد صورة دقيقة للاثار التي لحقت بالشركات اليابانية لكنها لا تتوقع أن يكون للكارثة أثر كبير على مبيعات الربع الأول.

وأكدت "ألكاتيل لوسنت" الفرنسية أنها لا تصنع أجهزة في اليابان، لكنها تعتمد على موردين يابانيين للحصول على مكونات مثل رقائق الذاكرة.

يشار إلى أن رقائق الذاكرة هي عرضة للتلف نتيجة الزلازل لأنها حساسة للغاية للغبار، والاهتزاز، والإنقطاع في التيار الكهربائي.

وتنتج اليابان خمس اشباه الموصلات في العالم ومنها ٤٠٪ من رقائق الذاكرة المستخدمة في كل شيء من أجهزة التليفون الذكية الى الكمبيوتر اللوحي وأجهزة الكمبيوتر العادية.

وتأثر سوق الإلكترونيات بالصين في أعقاب الزلزال والتسونامي اللذين ضربا اليابان، نتيجة انخفاض عرض المنتجات اليابانية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار آلات التصوير الرقمية.

وكانت موجات مد "تسونامي" قد جرفت ١٢٠ الف وحدة "بلاي ستيشن-٣" من إنتاج شركة "سوني" وأسفر ذلك عن زيادة سعر أجهزة "البلاي ستيشن" في السوق الصينية بواقع ٢٠٠ يوان على الفور تقريبا.

وتبلغ قيمة صادرات اليابان من المنتجات الإلكترونية إلى الصين حوالي ٣ مليارات دولار كل شهر (٣٦ مليار دولار سنويا) وفقاً لشركة "قوسين" للأوراق المالية. وولا تزال معظم الشركات اليابانية تُقيم خسائرها وحذرة جداً بشأن التعليق على نقص المعروض في السوق الصينية.

وبالنسبة لشركة توشيبا فإن السوق الصينية تشكل ٢١٪ من عائدات مبيعاتها في آسيا باستثناء اليابان. وقال المتحدث باسم الشركة لصحيفة "تشابنا ديلي" إن مصنع الذاكرات المومضة (الفلاش) الذي ينتج أجهزة شركة آبل من طراز آيباد-٢ لم يتاثر بالزلزال.

استقدام ٨٠٠ ألف وافد والعجز عن تشغيل ٤٠٠ ألف مواطن

انخفاض نمو توظيف السعوديين في القطاع الخاص ٥٠٪

■ ،،دبي/وكالات

كشف مصدر مسؤول في وزارة العمل السعودية عن أن تقريراً رسمياً كشف عن انخفاض النمو في توظيف السعوديين داخل جهات القطاع الخاص بنسبة ٥٠٪، مؤكداً أن النمو السنوي بلغ ٣,٦٪ فقط، بينما المستهدف تحقيقه هو ٧,٢٪. وأضاف "ارتفعت العمالة في القطاع الخاص من ٦,١ مليون إلى 6.9 مليون، أي بنسبة ٠,٨٪ وكلهم يمثلون ٨٤,٣ من المجموع الكلي للعمالة الموجودة في المملكة، في المقابل ارتفع عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص من ٢,٤ مليون موظف إلى ٢,٨ مليون موظف بمعدل نمو سنوي قدره ٣,٦٪.

وانتقد التقرير، الذي نشرته صحيفة عكاظ، أداء القطاع الخاص في السنوات الخمس الماضية الذي تمثل في محدودية استثمار القطاع الخاص في مجال الأبحاث والتطوير، ما يشكل عقبة أمام الاستخدام التجاري لنتائج الأبحاث العلمية والتقنية والابتكارات، واعتماد القطاع الخاص على عمالة أغلبها من المستويات التعليمية المتدنية وهو ما يمثل عائقا أمام استخدام أساليب الإنتاج والتقنيات الحديثة.

وكذلك ضعف عمليات الاندماج والتكامل بين منشآت القطاع الخاص، وبطء تحول منشآت القطاع الخاص من النمط العائلي إلى شركات مساهمة مع بطء في تطبيق قواعد الحوكمة، ما يشكل قيدا على تطوير القدرات التنافسية للقطاع الخاص، ومحدودية استخدام منشآت القطاع الخاص للتجارة الإلكترونية ولتقنياتها الذي ارتد سلبا على القدرة التصديرية للقطاع الخاص.

ورصد التقرير تطورا محدودا لأداء القطاع الخاص بعد أن ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي بنسبة وصلت إلى ٥,٢٪ وبنسبة إجمالية قدرها ٥٧,٤٪، وزيادة المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٢,٦٪ لتصبح مساهمته الكلية ٧٤,٥٪، في حين ارتفعت قيمة استثمارات القطاع الخاص بنسبة ١٠,٢٪ وبقيمة ١٩٠,٩ مليار ريال أي بزيادة قدرها ٧٣,٢ مليار ريال، مستحوذة بذلك على ٧٣,٦ من إجمالي الاستثمارات، فيما بلغ النمو السنوي المحقق للقطاع الخاص معدلا متوسطا قدره ٥,٥٪ بنسبة أقل عن القيمة المستهدفة بمقدار ٠,٢٪، إذ أن القيمة المستهدفة تصل إلى ٥,٧٪ سنوياً.

كما تضمن التقرير أيضاً ارتفاع القيمة المضافة المحققة بواسطة القطاع الخاص إلى ٤٤٩ مليار ريال، وبزيادة ٧٢,٤ مليار ريال، وقفزت الطاقة الإنتاجية والمخزون الرأسمالي للقطاع الخاص بزيادة قدرها ٣٨٥ مليار ريال ليكون الإجمالي بعد خمس سنوات ١٤٧٢,٢ مليار ريال أي أن النسبة المتحققة قدرها ٥٥,٤٪ من إجمالي المخزون الرأسمالي، وزادت صادرات القطاع السنوية غير النفطية بمعدل ١٢,٣٪ بقيمة إجمالية قدرها ١٦١,٨ مليار ريال، وبزيادة عن آخر رقم محقق قدرها ٧١,٢ مليار ريال.